

أحفاد اليهود السودانيين يحلون بالعودة إلى الماضي

شواهد القبور وبعض الذكريات كل ما تبقى من الجالية في أم درمان

للجالية اليهودية في السودان تاريخ موغل في القدم شاركت خلاله السودانيين الحياة والتجارة وحتى الاحتفالات والأعياد، لكن أحداث كثيرة في القرن العشرين عجلت برحيل اليهود ولم يبق منهم سوى شواهد القبور والذكريات وعدد قليل منهم يبحث عن أقرابه.

في الخرطوم - في مقبرة بمنطقة شعبية في الخرطوم تغطي أنقاض شواهد قبور تحمل كتابات عبرية وتشهد على التاريخ الطويل المشي لليهود السودانيين. وتحيط بالمقبرة المهملات شوارع صاخبة مليئة بالقمامة ومحلات إطارات السيارات.

وقال الصيدلاني منصور إسرائيل المقيم في الخرطوم الذي كان يسمي لفترة طويلة بـ"الحي اليهودي" في مدينة أم درمان المحاذية للخرطوم على الضفة الأخرى لنهر النيل، إن "كل ما تبقى من الجالية اليهودية السودانية هو هذه المقبرة المتداعية وبعض الصور القديمة والذكريات".

وترجع أغلب العائلات اليهودية في السودان إلى التصنيف اليهودي المعروف بـ"السفارديم"، وهم يهود الأندلس الذين هاجروا بعد سقوط غرناطة الشهير عام 1492 إلى شمال أفريقيا ثم في فترات تالية إلى السودان. ومن تلك العائلات، يهود آل إسرائيل، آل قرظلي، آل منديل، آل كوهين، آل قارون، آل ساسون، آل حكيم ويهود آل سلمون ملكا وهو حاخام من يهود المغرب استقدمه يهود السودان من أجل إقامة الصلوات وتعليم الصغار.

وفي ذروة وجود اليهود في السودان في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، كانت هناك نحو 250 أسرة حسب المؤرخة البريطانية ديزي العبودي، وهي نفسها من أحفاد سودانيين يهود، لكن هذا المجتمع تقلص بعد إنشاء دولة إسرائيل في 1948 وما أعقب ذلك من توتر مع العالم العربي.

ويروي منصور إسرائيل (75 عاما)، المولود لأب اعتنق الإسلام، بفخر أن جده اليهودي العراقي هاجر إلى السودان.

وذكر أن جده اليهودي العراقي هاجر إلى السودان.

وأعلنت الهند عن خطة لتعويض النساء والفتيات اللاتي نجين من الاعتداء الجنسي والهجمات بالأحماض والاتجار بالبشر، لكن نسبة المنتفعات كانت ضئيلة بسبب قلة الوعي بالخطة وعيب الأبحاث الكبير المطلوب للاعتداء. وتظهر البيانات الحكومية أن أكثر من 12 ألف امرأة وفتاة ناجيات من هذه الجرائم كن في انتظار تقييم طلباتهن للحصول على تعويض في يناير، وهو ما شكّل ارتفاعا من حوالي 11 ألفا في 2019.

وقال راجو موخيرجي عضو هيئة الخدمات القانونية بولاية غرب البنغال المسؤول عن دفع تعويضات للناجيات مثل مليكة "استنفدت الأموال بحلول مارس 2020 ولم يبق لدينا سوى 5 آلاف روبية فقط".

وذكر موخيرجي الذي يوجد في ولاية أكبر عدد من الناجيات من الاتجار بالبشر في الهند "لم نتمكن من فعل أي شيء، أو تقديم أية مدفوعات، لكننا تلقينا أموالا مؤخرا (...) نحاول تعجيل العملية الآن".

ولطالما اشتكى المدافعون عن حقوق المرأة من كون خطة التعويضات بطيئة، حيث تنتظر الناجيات سنوات للإدلاء بشهادتهن في المحكمة لتحديد أحكامهن. وقال أشوك جين من الهيئة الوطنية للخدمات القانونية، وهي الهيئة

للخدمات القانونية، وهي الهيئة



يعدون على أصابع اليد



حتى الرفات يهاجر

متردة قليلا (...) كثير من الناس في السودان ما زالوا يقاومون".

وفي يناير احتج العشرات من السودانيين خارج مقر الحكومة الانتقالية وأحرقوا أعلاما إسرائيلية وردوا شعارات معادية للدولة العبرية. وفي فبراير أثار مؤتمر حول التسامح الديني شارك فيه حاخام عبر الفيديو جدلا حادا.

من جانبها قالت يسار باشا وهي امرأة سودانية أخرى من أصل يهودي إنها "تنتظر بفارغ الصبر أن يصبح التطبيع فعليا".

وأضافت بغاؤل "أنا شبه متأكد أن لدينا أقارب بعيدين في تل أبيب أو في أي مكان آخر في إسرائيل".

من قبل البرلمان السوداني الذي لم يتم انتخابه بعد.

مع ذلك وافق مجلس الوزراء الثلاثة على مشروع قانون لإلغاء مقاطعة الدولة العبرية. ورات ابنة شقيقة منصور إسرائيل التي تعيش على بعد 180 كيلومترا جنوب الخرطوم، أن هذا التحسن كان ينبغي أن يحدث "منذ زمن بعيد".

وبسبب فضولها بشأن جزورها اليهودية تأمل المرأة الثلاثينية أن "يسهل التطبيع" خطتها "لإعادة الاتصال بأصولها".

يبقى أن التقارب مع الدولة العبرية بعيد كل البعد عن الإجماع. وقالت سلمى "لا تزال هناك عقبات والحكومة تبدو

وقد هاجروا إلى إسرائيل وكذلك إلى بريطانيا والولايات المتحدة خصوصا، على حد قولها.

وخلال عهد الرئيس عمر البشير تبنى السودان موقفا متشددا حيال إسرائيل، لكن منذ إقصائه عن الحكم في أبريل 2019 سعت الحكومة الانتقالية إلى العودة إلى الساحة الدولية.

وقد حققت العام الماضي تقاربا مع الولايات المتحدة وافقت على تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في مقابل رفع العقوبات الأميركية عن السودان.

لكن "اتفاقات أبراهام" التي وقعها السودان وإسرائيل في يناير لن تدخل حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة عليها

وإسرائيل في 1948 وما أعقب ذلك من توتر مع العالم العربي. ويروي منصور إسرائيل (75 عاما)، المولود لأب اعتنق الإسلام، بفخر أن جده اليهودي العراقي هاجر إلى السودان.

مع ذلك تدهور وضعهم "بشكل أقل حدة في السودان من أي مكان آخر في الشرق الأوسط"، حسب العبودي التي أوضحت أن معظمهم غادروا البلاد لأنهم "أدركوا أنه لم يعد لهم" مستقبل فيها.



ضحايا الرق الجنسي في الهند مشردون بلا تعويضات

والأطفال الفقراء الذين يحتاجون إلى العمل، إن "قلة من الناجيات كن على دراية بخطة التعويضات وتقدمن للحصول عليها، ثم ينتظرن مدة طويلة".

**المدافعون عن حقوق المرأة
يشتكون من بطء خطة
التعويضات، حيث تنتظر
الناجيات سنوات للحصول
على أحكامهن**

وذكر أن الانتظار أثناء الوفاء ربما كان الأطول بالنسبة إلى الكثير من النساء، لأنه لم تكن هناك وظائف ولا مصدر آخر للدخل.

وأشارت المصاعب التي عانت منها الناجيات خلال الوفاء دعوات جديدة لإصلاح نظام التعويضات، حيث دعا المدافعون عن حقوق المرأة إلى دفع مبالغ أكثر سخاء وبنسق أسرع.

وقالت أمينة خاتون لاسكار سكرتيرة منظمة غير حكومية لمكافحة الاتجار بالبشر "أصبحت الناجيات أكثر وعيا ويطالبن بحقوقهن، لكن النظام لا يدعمهن. ولا يمكنهن تحمل هذه التأخيرات. وعلى الجهات المعنية الدفع لهن".

العودة إلى قريتها. لقد مرت سنتان منذ منح التعويض وأمامي ما لا يقل عن 25 قضية مماثلة". وأضاف "تطلب الحل أسرا من المحكمة لهيئة الخدمات القانونية في دلهي للإفراج عن الأموال في غضون 48 ساعة".

وفي جميع أنحاء الولايات قال محامون وجمعيات خيرية، إن عمليات الفحص الروتينية التي تجريها سلطات الخدمات القانونية قبل الموافقة على طلب التعويض كانت بطيئة وتوقفت أثناء الوفاء مع تضرر التدفقات الحكومية.

وقال إسكندري "غالبا ما تكون الناجيات من أكثر المجتمعات التي تهيم بها. كيف يمكنك إخبارهن بأنه لا يوجد مال؟".

وحدث شبكات الناجيات حكومات الولايات على تكثيف الدعم خلال الوفاء، لأن وصمة العار تصعب عليهن الحصول على وظائف أو مساعدات مالية وسط الأزمة.

وقال رام موهان وهو سكرتير جمعية هيلب الخيرية لمكافحة الاتجار بالبشر الذي تدعم الناجيات ومعظمهم من النساء

إن المبالغ المقدمة تأخذ في الاعتبار شدة الصدمة والأذى الجسدي والنفقات الطبية وفقدان التعليم والعمل، ووضع الناجية المالي في الاعتبار.

وقال إسكندري الذي يقدم المساعدة القانونية لمركز خيري لحقوق الطفل "كانت الفتاة من عائلة مهاجرة لا يمكنها حتى



الجامعة لجميع السلطات على مستوى الولاية التي تقدم تعويضات للناجيات، إن هذه العملية المرهقة قد تفاقمت أثناء الوفاء.

وقال مسؤولون إنه مع عمل المحاكم بقدرات محدودة لم يتمكن الناجون من السفر لمناجاة القضاة وتحولت الأولوية إلى احتواء وباء كورونا، دون أن تتم تسوية طلبات التعويض أو توزيع الأموال.

وقال ديبالوك راو تشودري منسق مؤسسة الناجين من الهجمات الحضرية ورعاية المرأة "اضطر العديد من الناجين من الهجوم بالحامض إلى وقف العلاج المستمر أثناء الوفاء لأن التعويضات لم تكن متاحة".

وذكر أن التعويض الجزئي يجب دفعه في غضون 15 يوما من الموافقة على الطلب، مضيفا أن الحاجة إلى المال كانت أكثر إلحاحا في الأيام الأولى، لاسيما للعلاج الطبي. وقالت الهيئة الوطنية للخدمات القانونية